أمام المحكمة الاتحادية العليا مطالبين إياها بالعدول وإعادة الاعتبار لها

رئيسا الجمهورية والوزراء العراقيان يطعنان بقرار بطلان اتفاقية خور عبدالله

رئيس جمهورية العراق عبداللطيف رشيد

رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني

رئيس الجمهورية: يجب مراعاة مبدأ حسن الجوار ونلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى

نسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية وإقامة علاقاتنا على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل

رئيس الوزراء العراقي: بلادنا ملتزمة بتنظيم المعاهدات الدولية إلى جانب اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات

إلغاء الاتفاقية يمس بالمادة الثامنة من الدستور العراقي التي توجب على العراق احترام التزاماته الدولية

بغداد - "كونا": تقدم رئيس جمهورية العراق عبداللطيف رشيد ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بطعنين منفصلين أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق على قرارها الذي أبطل القانون رقم 42 لسنة 2013 بشأن تصديق الاتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت بشان تنظيم الملاحة في خور عبدالله مطالبين إياها بالعدول عنه وإعادة الاعتبار للاتفاقية المبرمة بين البلدين.

وقال مصدر عراقي مطلع لـ"كونا" في بغداد أمس الثلاثاء إن رئيس الجمهورية طلب رسميا من المحكمة العدول عن قرارها الصادر ببطلان الاتفاقية بالعدد "105 وموحدتها 194 / اتحادية / 2023" في الرابع من سبتمبر من العام 2023 والعودة لاعتماد قانون الاتفاقية رقم 42 لسنة 2013.

وشرح الرئيس في مطالعة الطعن جملة من الدفوعات القانونية المتعلقة بسن المعاهدات الدولية فضلا عن الاستناد للمادة الثامنة من الدستور العراقي والتي تنص على أن العراق "يرعى مبدأ حسن الجوار ويلتزم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية".

من جانبه دعا كذلك رئيس الوزراء العراقي في الطعن الذي قدمه إلى العدول عن قرار بطلان اتفاقية خور عبدالله والعودة لاعتماد القانون رقم 42 لسنة 2013.

وبرر السوداني طلبه بدوافع قانونية تتعلق بتنظيم بلاده للمعاهدات الدولية إلى جانب الإشارة إلى اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1966 التي رسمت إطارا يضمن استقرار العلاقات بين الدول ونصت في مادتها الـ27 على أنه "لا يجوز لطرف في معاهدة أن يحتج بنصوص قانونه الداخلي كمبرر لإخفاقه في تنفيذ المعاهدة".

ورأى السوداني في المطالعة أن إلغاء اتفاقية خور عبدالله يمس كذلك بالمادة الثامنة من الدستور العراقي التي توجب على العراق احترام التزاماته الدولية علاوة على وجوب مراعاة مبدأ حسن الجوار بجميع تفاصيله.

ولفت السوداني إلى أن الاتفاقية لا تتعلق أصلا بموضوع ترسيم الحدود الذي تقرر بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 833 لسنة 1993 وإنما تتعلق بتنظيم الملاحة في خور عبدالله وهو أمر مهم لا يمكن العدول عنه إلى أمر مجهول في إجراءات النقل والادامة مع دولة جارة متشاطئة مع العراق.

وذكر المصدر لـ"كونا" أن تقديم الطعون من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء العراقية يعكس تمسك العراق بالتزاماته الدولية واحترامه للمواثيق والمعاهدات الموقعة مع بقية الدول إلى جانب التزامه الأكيد بالمادة الثامنة من دستور البلاد التي ترسم طبيعة علاقاته بدول الجوار.

وكانت المحكمة الاتحادية العليا قد أقرت في الرابع من سبتمبر 2023 بعدم دستورية القانون 42 لسنة 2013 وهو قانون تصديق الاتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت بشأن تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله.

وذكرت المحكمة في بيان مقتضب آنذاك أنها "أصدرت قرارها بعدم الدستورية لمخالفة أحكام المادة "61 / رابعا" من دستور جمهورية العراق التي نصت على "تنظم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب".

انطلاقا من التوجيهات السامية بتسريع وتيرة تبسيط الإجراءات الحكومية

العمر: إطلاق «رحلة المولود» الرقمية الأولى عبر «سهل» خطوة إستراتيجية لتسريع رقمنة الخدمات

عمر العمر

أعلن وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر أمس الثلاثاء إطلاق أول رحلة رقمية متكاملة ضمن التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية "سهل" تحت اسم "رحلة المولود" انطلاقا من التوجيهات السامية بتسريع وتيرة رقمنة الخدمات وتبسيط الإجراءات الحكومية وتنفيذ استراتيجية الحكومة الرقمية الشاملة.

وأكد الوزير العمر لـ "كونا" أن هذه المبادرة "تجسد الرؤية الحكومية لتسهيل حياة المواطنين عبر تقنيات ذكية وتقديم خدمات إلكترونية مترابطة لا تستدعي مراجعة الجهات الحكومية" مشيرا إلى أن ذلك "يعزز كفاءة الأداء الحكومي ويؤكد التزام الدولة بتقديم خدمات تواكب تطلعات المواطن".

وعلى صعيد المنظور الصحي لـ"رحلة المولود" أفاد وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي لـ"كونا" بأن "تسجيل المواليد الإلكتروني أصبح متاحا الآن في كل المستشفيات الحكومية والخاصة لتسريع الحصول على الشهادة الرسمية".

ووصف الوزير العوضي هذه الخدمة بأنها "نقلة نوعية في رقمنة نظام تسجيل المواليد" تتمثل في الانتقال من التسجيل التقليدي الورقي إلى نظام إلكتروني موحد عبر تطبيق "سهل" مشيرا إلى أنها "تحسن جودة إحدى الخدمات المهمة وتيسر على المراجع إنجازها بأريحية بما ينعكس إيجابا على تجربة الأسرة الكويتية في التعامل مع الإجراءات الصحية الرسمية".

وعن كيفية الاستفادة من هذه الخدمة قال الناطق باسم "سهل" يوسف كاظم لـ"كونا" إن "رحلة المولود" تتضمن سبع خدمات مترابطة ومبسطة تشمل تسمية المولود ثم إصدار الرقم المدني فإصدار شهادة الميلاد ثم إضافة المولود الكويتي في ملف الجنسية ثم تقديم طلب البطاقة المدنية تلي ذلك خطوة إضافة المولود في التموين وهذا بند اختياري وأخيرا طلب علاوة المولود وهو بند اختياري أيضا".

وأوضح كاظم أن كل خدمة في هذه الرحلة متصلة تقنيا بما قبلها "ليكمل المواطن سلسلة الإجراءات تلقائيا دون تكرار البيانات أو مراجعة أي جهة" مؤكدا أن هذه المنظومة "تم تصميمها وفق أعلى معايير التكامل الرقمي وحماية البيانات".

ولفت إلى أن "المرحلة المقبلة من هذه الرحلة ستشمل إضافة خدمتي إصدار جواز السفر للمولود والتنبيهات التلقائية لمواعيد التطعيمات بما يثري تجربة المستخدم ويعكس تطور الخدمات الحكومية الرقمية".

وشدد على التزام جميع الجهات الحكومية بالعمل المشترك تحت مظلة تطبيق "سهل" لإطلاق مزيد من "الرحلات الرقمية التي ترتقي بتجربة المواطن وتدعم رؤية كويت رقمية ذكية وشاملة".

بعد جمعها قرابة 14 مليون دينار

الحويلة: الحملة الوطنية لسداد ديون الغارمين تؤكد عمق التلاحم الوطني والإنساني في الكويت

أمثال الحويلة

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة أمس الثلاثاء أن الحملة الوطنية لسداد ديون الغارمين تشكل محطة تاريخية ومبادرة إنسانية رائدة برهنت على عمق التلاحم والتضامن بين أبناء المجتمع الكويتي.

وقالت الدكتورة الحويلة لـ"كونا" بمناسبة اختتام الحملة إن إجمالي التبرعات التي تم جمعها بلغ "13ر726ر706ر31" دينار كويتي أي نحو "44ر772" مليون دولار أمريكي بمساهمة "21851" متبرعا مثمنة هذا الإقبال الاستثنائي والعطاء السخي الذي يعكس أصالة شعب الكويت وقيمه الإنسانية الراسخة.

وأعربت عن فخرها بالمشاركة الواسعة من الأفراد والمؤسسات والجمعيات التعاونية والخيرية والمبرات التي ترجمت توجيهات القيادة السياسية الحكيمة وساهمت في تحقيق أهداف هذه المبادرة النبيلة مؤكدة أن النجاح الباهر للحملة الوطنية للغارمين يعكس الوجه الحضاري والإنساني المشرق للكويت.

وأضافت أن هذه المبادرة الإنسانية الفريدة ستبقى علامة مضيئة في تاريخ العمل الخيري الكويتي ومثالا حيا على التكافل المجتمعي لافتة إلى أن هذا الجهد المميز عزز قيم الرحمة والتلاحم الوطني وأسهم في إعادة الأمل والاستقرار للكثير من الأسر التي كانت تواجه صعوبات مالية.

وأكدت أن عطاء أهل الكويت في هذه الحملة سيظل محفورا في ذاكرة التاريخ مشيدة بالروح الوطنية العالية والإحساس بالمسؤولية الإنسانية التي تجسدت في إقبال المتبرعين ومساهماتهم السخية ما يعكس ريادة الكويت وتميزها في العمل الخيري والإنساني.

استجابة لتوجيهات القيادة السياسية ومواكبة للتطورات الإقليمية والدولية

«الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني» تعقد اجتماعها الأول برئاسة وزير العدل

ناصر السميط

أعلنت وزارة العدل أن اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني عقدت اجتماعها الأول أمس الثلاثاء برئاسة وزير العدل ناصر السميط بمناسبة صدور القرار الوزاري رقم (210) لسنة 2025 بشأن إعادة تشكيل اللجنة.

وقالت "العدل" في بيان صحفي إن اللجنة استعرضت في الاجتماع ما تم إنجازه من أعمال منذ تأسيس اللجنة في عام 2018 إلى جانب مشاريع القوانين المطلوب إعدادها في المرحلة المقبلة علاوة على باقي المشروعات والخطط اللازمة للمضي قدما في إنفاذ متطلبات القانون الدولي الإنساني.

وبينت أن هذه الجهود تأتي استجابة لتوجيهات القيادة السياسية ومواكبة للتطورات الإقليمية والدولية بما يسهم في تعزيز مكانة دولة الكويت على الصعيدين المحلي والدولي في مجال احترام وإنفاذ قواعد القانون الدولي الإنساني.

وذكرت أن وزير العدل رئيس اللجنة رحب بانضمام الأعضاء إلى اللجنة لما لذلك من أثر بالغ في تنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية وضمان فاعلية عمل اللجنة ونجاح مهامها.